دراسة المثال التّوجيهي لتهيئة الجهة الاقتصادية بالشّمال-الشرقي

ملخّص التّقرير النهائي للمرحلة الثّالثة

مدخل

بغاية تنشيط أداء الجهات الاقتصادية لدورها، تمّ إقرار المثال التّوجيهي لتهيئة الجهات الاقتصادية ليحدّد حيّزات أو فضاءات قادرة على المنافسة ويضبط توجّهات للتنمية الاقتصادية . أي أنّ المثال التوجيهي لتهيئة الجهات الاقتصادية هو أداة تضع، على المستوى الجهوي، توجّهات إستراتيجية غايتها مواجهة التحدّيات العديدة التي تطرحها العولمة.

وطبقا لما نصّت عليه خطوطها المرجعية تتشكّل دراسة المثال التوجيهي لتهيئة الجهات الاقتصادية من ثلاث مراحل يبتغى منها تحليل المضامين المبيّنة أسفله :

- تحتوي المرحلة الأولى تقييما تشخيصيا، وعرض إشكاليّات التنمية المطروحة، والتوجّهات العامّة المقترحة ؛
- وتتركّب المرحلة الثانية من جزئين هما :
  - جزء أوّل يضبط فرضيات التّهيئة والتنمية،
  - وجزء ثان يضع المثال التوجيهي لتهيئة الجهات الاقتصادية والمخطّط –البرنامج
- وتتمثّل المرحلة الثّالثة في وضع الوثيقة النّهائية.

ولقد يسّرت المرحلة الأولى من دراسة المثال التوجيهي لتهيئة الجهة الاقتصادية بالشّمال-الشّرقي، من خلال المعاينة-التشخيصية المفصّلة التي وضعتها، التعرّف على مؤهّلات جهة الشمال-الشرقي ونقاط قوّتها وكذلك على نقاط ضعفها ومكبّلاتها .

وتتشكّل المرحلة الثانية من الدّراسة من جزءين تضمّن تقرير أوّلهما مقترح ثلاثة سيناريوهات أو ثلاث فرضيات لتهيئة جهة الشّمال-الشّرقي وضعت بالاعتماد على التشخيص المجرى وعلى الإشكالية التي تمّ حصرها .

ولقد اختارت السلطات الجهوية الفرضية الثانية على أن يتمّ تعزيزها بنقاط قوّة الفرضية الثالثة.

وتمثّل هذه الوثيقة ملخّص التقرير النّهائي للمرحلة الثالثة من الدّراسة. وهو يتكوّن من جزءين :

جزء أوّل يحتوي :
- تقييما تشخيصيا ؛
- وعرض إشكاليات التنمية المطروحة، والتوجّهات العامّة للتنمية ؛
- وفرضيات التهيئة، المقترحة، مشفوعة بالانعكاسات المتوقّعة لكلّ منها.

وجزء ثان يحتوي :
- المحاور الإستراتيجية والأعمال الواجب إنجازها ؛
- وعرضا لتجارب أجنبية في ميدان التهيئة والتنمية
- والمخطّط البرنامج والإجراءات المصاحبة ؛
- وأدوات التنفيذ.

الجزء الأوّل : التقرير التشخيصي وفرضيات التهيئة

1-التقييم التشخيصي

1.1- الإطار العام

1.1.1- موجز تاريخ الجهة

يمتد إقليم الشمال الشرقي التونسي على سبع ولايات: تونس وأريانة وبن عروس ومنوبة، وهي الولايات المطابقة لفضاء تونس الكبرى. كما يمتد أيضا على ولايات بنزرت ونابل وزغوان.

يمسح الشمال الشرقي 12855 كلم^2 ويمثل 8.2 % فقط من مساحة التراب الوطني، بحيث ينحصر كليا في قطر يصل مداه إلى مائة كلم.

أما السكان فقد تزايدوا نسبيا مقارنة ببقية البلاد، إذ يتركز بالإقليم 36% من سكان البلاد التونسية، يقيم قرابة الثلثين (3/2) منهم بتونس الكبرى.

يتميز الشمال الشرقي بعديد المظاهر البارزة وبطابع شديد الخصوصية مقارنة ببقية أقاليم البلاد التونسية، فهو يحتوي على محيط معقد متشكّل من مجموعة من التضاريس تتناوب من خلالها الأحواض والسهول والبحيرات والسباخ التي تمتدّ على ضفاف المتوسط بين خليجي تونس والحمامات.

يمتد في هذا المجال ساحل بارز بين معتمدية سيدي مشرق بشمال غرب ولاية بنزرت الى الحمامات الجنوبية بجنوب شرق ولاية نابل. و يبقى الشمال الشرقي الإقليم الأكثر تحضّرا بالبلاد التونسية بنسبة بلغت 80% سنة 2004، بينما كانت في حدود 73% سنة 1984. إلا أن التباين يبقى كبيرا بين تونس الكبرى (92%) والولايات الثلاث الأخرى (58%).

إضافة إلى ما تقدم، يتميز الإقليم بتنوّع الوظائف الاقتصادية الهامّة: صناعة، فلاحة متنوعة، سياحة نشيطة وخدمات ذات مستوى عال. كما أنه يأوي أكثر من 40% من أنشطة البلاد، وهو ما يعطيه دورا استراتيجيا.

2.1.1- الحجم الوطني لإقليم الشمال الشرقي

يعكس الوزن الديمغرافي الذي بلغ 35% من مجموع سكان البلاد موزعين على مجال مطابق لـ 8% من مساحة التراب التونسي، المكانة الأساسية للإقليم في التهيئة والتنمية.

يجذب الإقليم أكثر فأكثر السكان وتساهم الهجرة في تعويض تناقص الحاصل الطبيعي الناجم عن تأثيرات سياسة التخطيط.

يمثل الشمال الشرقي إقليما كثيف السكان وشديد التحضر، وهو يعرف نسق نمو معتدل نسبيا، نتيجة توفر حاصل هجري إيجابي بشكل طفيف.

ومع ذلك، تشهد الولايات السبع تباينا مجاليا وديمغرافيا شديدا وفقا لسكان التجمعات البلدية وغير البلدية.

ففيما يخص المواقع البلدية، يحتوي الإقليم على سبع مراكز ولايات تحيط بالعاصمة تونس. وتمثل هذه التجمعات الجانب الأساسي من المحيط الحضري للإقليم وتشكل بنية حضرية حقيقية، حيث تكون المدن متباعدة عن بعضها البعض بمسافة 60 كلم.

2.1- تذكير بالتوجّهات الأكثر أثرا

يمثّل انفتاح اقتصادها الوطني على السوق العالمية أحد تحديات العولمة التي تواجهها تونس. ولمجابهة هذا التحدي توجه العزم خلال السنوات الأخيرة نحو إرساء حلول تحقق "تنافسية أفضل في ميادين الصناعة، والفلاحة، والخدمات".
ومع إدراك الوضع العالميّ لطوره الجديد المتّسم بعولمة المبادلات الاقتصادية اكتسب هذا الهدف بعدا إستراتيجيا أكثر تأكّدا.
علما أن القدرة على المنافسة ترتكز على عوامل عدّة، منها نوعية الموارد البشرية، وتوفّر البنية الأساسية في مجالات النقل والاتّصالات وجودتها، وجودة الخدمات الإدارية، ورأس المال الماديّ القابل للإنتاج بصفة مباشرة.
ولذلك يكتسب عمل تقوية القدرة التنافسية لجهة مثل جهة الشمال-الشرقي التونسي أهميّة كبيرة يقتضي النّهوض بها إنجاز تدخّلات وأعمال متنوّعة في مجالات التجهيز، وتأهيل المؤسسات والعوامل التي من شأنها أن تيسّر لهذه الجهة إسهاما أفضل في تنمية القدرات التنافسية للبلاد عامّة.

1.2.1- القدرة التّنافسية في مجال الأنشطة الصناعية

القطاع الصناعي هو أحد القطاعات الإستراتيجية في الاقتصاد الوطني، إذ أنّه يمثّل، على صعيد القيمة المضافة، وحسب معطيات 2006، ما قدره 31% من قيمة مجمل إنتاج البلاد[1].
وتتميّز جهة الشمال-الشرقي حيث يتجمّع حوالي 46،8% من مواطن الشغل الصناعية المتوفّرة في البلاد عامّة- بثقلها الصّناعي وبما تحقّقه من نتائج اقتصادية تيسّر لها أن تلعب دورا هامّا في تقوية الإمكانيات والمقدّرات الاقتصادية للبلاد ذات الصّلة المباشرة بالاندماج في المنظومة الاقتصادية العالمية.
ولأنها تشعّ على مختلف أنحاء البلاد بفضل قدراتها الهامّة في مجالات البنية الأساسية لقطاعي النقل والاتصالات، ما يتوفّر منها بعدُ وما سينضاف لها قريبا عند استكمال المشاريع الجديدة لمطار وميناء المياه العميقة بالنفيضة والقطب الصناعيّ، فإنّه من المقدّر لجهة الشمال-الشرقي أن تصبح مكوّنة أساسية لفضاء عاصمة كبيرة ومتّسعة تمتدّ من بنزرت حتّى سوسة، وهو ما سيؤمّن المقوّمات الضرورية لانفتاح البلاد التونسية بصفة أفضل لمبادلات حوض البحر الأبيض المتوسّط.
وبالنظر لما تتيحه تلك المقوّمات من فرص من شأنها تعزيز تنمية الصادرات والصناعة المتخصّصة في التصدير، فإنّه من الممكن لجهة الشمال-الشرقي أن تطوّر قطاعا صناعيا نشيطا وتنافسيا قادرا على الصّمود أمام تحدّيات المزاحمة على الصعيد العالمي.
وباعتبارها أحد أقطاب النشاط الصناعي الأساسية في البلاد، فإنّه يتعيّن على جهة الشمال-الشرقي أن توفّر محيطا أكثر ملاءمة لتطوير قطاع اقتصادي تنافسي يتسنّى له –بحكم ثقله- أن يدعم قدرات البلاد وإمكاناتها فيعزّز إفلاحها في الانصهار بنجاح وإيجابية في المنظومة الاقتصادية العالمية.

[1] المصدر : وكالة النهوض بالصناعة

2.2.1- القدرة التنافسية في الميدان الفلاحي

الشمال الشرقي هو جهة محظوظة من وجهة النظرالفلاحية. فهو يمتلك تربة ذات خصوصيات جيّدة، وحركة مبادلات نشيطة، وموقعا وسيطا جعل منه محطّة للتحديث والابتكار، وخصوصا تنوّعا هامّا من حيث خصوصيات سكّانه.
وتوفّر مختلف هذه العوامل الشروط القصوى والأكثر ملاءمة لتنمية فلاحة مكثّفة وقادرة على المزاحمة وغزو الأسواق.
ولقد انطلق توجّه تكثيف الزراعات في الشمال-الشرقي منذ خمسينات القرن الماضي وأنجز على مرحلتين:
تجسّدت المرحلة الأولى في تفعيل برنامج إحياء مجردة وإدراج حوضه السفلي ضمن المخطّط التوجيهي لمياه الشّمال. وهو ما مكّن من "توسيع المساحات السقوية في وادي مجردة- التي كانت تمثل 15% من المجموع الوطني-بما قدره 6% خلال أقلّ من أربعين سنة" (دلالة-2006)، ويسّر بذلك تزويد العاصمة بنصيب من حاجياتها وخصوصا منها البقول والخضراوات. أمّا خلال المرحلة الثانية التي انطلقت مع مطلع سبعينات القرن الماضي فقد تمّ التركيز على تكثيف الزراعات بما دعم إلى حدّ كبير إحداث أحواض لإنتاج الحليب ضمن المناطق السقوية التابعة للشمال-الشرقي التي غدت شهيرة بأهمية قطعان الأبقار في كثير من أنحائها وبمراكز تجميع الحليب وخزنه التي انتصبت في حوض مجردة، والساحل، وبنزرت وكذلك في أحواض كلّ من باجة وماطر وسجنان، والتل الداخلي.
غير أن حصول كلّ هذه التطوّرات لم يحل دون قضم الحيّز الفلاحي ودون تغيير صبغة الأراضي نحو الاستعمالات "العمرانية" الموفّرة لربح مباشر أكبر وأسهل.

3.2.1- القدرة التنافسية في ميدان الخدمات

أ- الخدمات السياحية

بحكم موقعها الإستراتيجيّ وانفتاحها على حوض المتوسّط، اكتسبت جهة الشمال-الشرقي قدرات كبرى في مجال البنية الأساسية للنقل والاتصالات على الصعيد الدّولي (الموانئ، والمطارات، والتكنولوجيات الحديثة في مجالات الاتّصال والخدمات) انضافت إلى ما تراكم فيها من ثروات متنوّعة تراثية وثقافية وطبيعية، وكذلك إلى ما توفّر لها من طاقة فندقية (37،8% من مجمل طاقة البلاد، و 33% من مجموع الليالي المقضّاة على المستوى الوطني).
ويقتضي الحرص على أن تلعب جهة الشمال-الشرقي دورها بصفة فعّالة وناجعة ضمن سيرورة التنمية السياحية للبلاد أن يتمّ تعزيز قدرتها التنافسية في مجال الخدمات السياحية والأخذ بإستراتيجية جديدة تمكن من تنويع المنتج السياحي، وتحسين جودة الخدمات السياحية، وإطالة الفصل السياحي بواسطة تنمية السياحة الراقية.
ولجهة الشمال-الشرقي طاقات وقدرات موجودة أو كامنة تتيح مزيد تطوير الخدمات السياحية المختلفة. فالملاعب المتواجدة في الجهة بعدد هامّ يمكنها أن تخدم مزيد تطوير سياحة الصّولجان. والفنادق ذات الخمس نجوم وفيرة العدد وخدمات شبكة الموانئ والمطارات توفّر القاعدة الضرورية لتطوير الإقامات القصيرة وتيسّر بالتالي تنمية سياحة المؤتمرات وسياحة الأعمال. وهو ما من شأنه أن يطيل أمد الفصل السياحي ويجعله لا يقتصر على الفترة الصيفية.

ب- التجارة والخدمات

اعتبارا من منتصف تسعينات القرن الماضي دخلت المنظومة التجارية في سيرورة تحوّلات ما تزال مستمرّة إلى اليوم. وتشمل التحوّلات التي يشهدها القطاع التجاري جهة الشمال-الشرقي بصفة عامّة وتونس الكبرى، بوجه خاص. ومن ذلك أنه تم فتح مغازات كبرى ومراكز تجارية عديدة ومتنوّعة العروض، وأن الأسواق العملاقة بدأت بالظهور.

- **المراكز التجارية**

خدم انتصاب مراكز تجارية جديدة عملية استحداث مراكز جاذبة إضافية على أطراف المركز التقليدي للعاصمة، ضمن التقسيمات الجديدة المرفّهة التي تمّت تهيئتها شمال المدينة مثلما هو الحال في أحياء المنازه والمنار والنصر وفي منطقة ضفاف البحيرة الشمالية .

- **المغازات الكبرى**

تؤوي جهة الشمال الشرقي 81 أي ما نسبته 60%، من جملة ال 135 مغازة الكبرى التي تمّ إحصاؤها ضمن التراب الوطني سنة 2008، وتنتصب 57 من المغازات الكبرى التي تم اِحصاؤها ضمن تراب تونس الكبرى وحدها. وهو ما يؤكّد مرّة أخرى أن تونس هي بدون منازع، العاصمة الوطنية وأبرز محطّة أو مركز لإشاعة الابتكارات على بقية التراب الوطني. إلاّ أن بقية أنحاء الشمال-الشرقي هي التي تجتذب ، أكثر من غيرها من الجهات الأخرى، التعبيرات الجديدة للمنظومة التجارية، وفقا لتمركز السكّان، والمدن، والأنشطة، والخيرات، والفئات الاجتماعية- المهنية العليا.

- **الأسواق العملاقة**

يقع أوّل سوق عملاق تم تركيزه منذ سنة 2001 على مساحة تبلغ 10000م2 ويحمل علامة "كارفور"، في الناحية الشمالية-الشرقية من تونس الكبرى، قرب المرسى وعند تقاطع الطريقين الوطنيتين عدد 10 و عدد 9.

أمّا "جيان" السوق العملاق الثاني الذي تم تركيزه سنة 2005، فهو يقع عند الطرف الشمالي للتجمّع العمراني عند منطلق الطريق السيارة تونس-بنزرت. وهو يضمّ مركزا تجاريا، ومأوى شاسعا للسيارات وفضاء للألعاب.

ويتكوّن المركز التجاري لكلّ من هذين السوقين العملاقين من مساحة كبرى موحّدة لكن متعدّدة الاختصاصات ومن سلسلة من المغازات والمحلات التجارية الصغرى والمتوسّطة المحاذية لها.

ومنذ الثلاثة الثانية من سنة 2009، ظهر "بريكوراما" أول سوق عملاق متخصص في التجهيزات والأدوات الحرفية، وهو غير بعيد عن "جيان"

ويكرّس تطوير المنظومة التجارية وشبكاتها الرغبة الوطيدة في تعزيز انفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد المعولم، كما أنّه يمثل استجابة لتوجّه تنشيط مختلف مجالات الخدمات (البنوك، مؤسسات التأمين، المكاتب الاستشارية، مراكز النّداء وتجارة التوزيع الكبرى).

4.2.1- قدرة تنافسية تتطلب التعزيز في ميدان التكنولوجيات الحديثة

يعتبر قطاع التكنولوجيات الحديثة للاتصال المتميز بقدرته على المنافسة وبديناميكية نشيطة وبأنه يلعب دورا هاما في حفز التنمية والابتكار، أحد القطاعات الأساسية للاقتصاد التونسي.
ولقد سجل هذا القطاع، الذي حقق سنة 2008 ما نسبته 10% من الدخل الداخلي الخام، نموا هاما خلال السنوات الأخيرة،يشهد عليه اتساع شبكات الهاتف الجوال والإنترنات وتحسّن استخدام الإعلامية.
وبعد أن سبقت جهة الشمال-الشرقي غيرها من الجهات فاحتضنت أول قطب تكنولوجي في البلاد، قطب الغزالة المخصص للتكنولوجيات الحديثة للاتصال، تم تجهيزها بأقطاب أخرى نذكر من بينها :

- القطب التكنولوجي ببرج السدرية المتخصص في الأنشطة ذات العلاقة بالطاقات المتجددة، والماء، والبيئة، والتكنولوجيا الحيوية،
- والقطب التكنولوجي بسيدي ثابت المتخصص في التكنولوجيا الحيوية الموجهة للصحة والصناعات الصيدلية ؛
- والقطب التكنولوجي ببنزرت المرصود للصناعة الفلاحية الغذائية.

وستشهد السنوات القليلة القادمة بروز قطبين تكنولوجيين جديدين آخرين يمثلان امتدادا لقطب الغزالة في كل من منتزه النحلي ومنوبة.
غير أنه لا بد من الملاحظة أن تدعيم القدرة التنافسية لقطاع التكنولوجيات الحديثة للاِتصال يتطلب إجراء تعديلات في ما يهم الأسعار وجودة الخدمات الهاتفية والاتصالية، تعديلات من شأنها أن تحول قطاع تكنولوجيات المعلوماتية والاتصال مستقبلا إلى واحد من أبرز المحاور الأساسية للعمل التنموي.

3.1- التحولات الاجتماعية-الاقتصادية

التحولات والتغيرات التي تشهدها جهة الشمال-الشرقي عديدة ومتنوعة، سنتناول من بينها بالتحليل في ما يلي :

- التحولات الديمغرافية والتغير الحاصل على مستوى الأسر ؛
- وتحسن ظروف السكنى ؛
- وتحسن التكوين والتربية ؛
- والتحولات الاقتصادية.

1.3.1- التحولات الديمغرافية والتغير الحاصل على مستوى الأسر

شهدت البلاد التونسية، خلال السنوات الأربعين التي خلت، تحولا ديمغرافيا أهم سماته انخفاض نسبة الولادات وتدني نسبة الوفيات.
وبعد أن تدنت نسبة الزيادة الديمغرافية من 3،5% غداة الاستقلال إلى 1،1% اليوم، بلغ التحول الديمغرافي مداه وأوشك على أن ينتهي.
ومن الملاحظ أن الجهات الساحلية وبالخصوص منها جهة الشمال-الشرقي قد تأثرت أكثر من سواها بهذا التحول الديمغرافي المتسم بانخفاض نسبة التزايد الديمغرافي.

ولقد انعكس التحول الديمغرافي الحاصل على حجم الأسر (أي عدد الأفراد للأسرة الواحدة) الذي انحسر بالنسبة لجهة الشمال-الشرقي من 4،9 سنة 1994 إلى 4،28 سنة 2004، علما أن متوسط حجم الأسر على المستوى الوطني بلغ –بالنسبة لسنة 2004- ما قدره 4،53.
وتجدر الإشارة هنا إلى أن ولاية زغوان الواقعة ضمن جهة الشمال الشرقي تمثل استثناء إذ أن معدل حجم الأسر فيها قدر سنة 2004 ب 4،8 أفراد، أي بما يتجاوز المعدل المسجل في عموم الجهة (4،28) بل وبما يتعدى المعدل الوطني ذاته (4،53).

2.3.1 تحسن ظروف السكنى

حقق نموّ رصيد المساكن بالشمال-الشرقي، ما بين 1994 و 2004، نسبة بلغت 3،65%وفاق بذلك نسبة النمو المسجلة على المستوى الوطني (2،96%).
أما داخل جهة الشمال-الشرقي ذاتها، فلقد سجّل أعلى نموّ للرصيد السكني في تونس الكبرى حيث ارتفعت نسبته إلى 4،02%، فيما لم تتجاوز كل من ولايتي زغوان وبنزرت نموا نسبته 2،4% و 2،63%على التوالي.
وفي ما يهم أنماط المساكن في الشمال-الشرقي، فلقد أصبحت "الفيلات" و"الديار العربية" تشكلان، على التوالي، 48% و 33،9% من مجمل الرصيد القائم. علما أن نسبة "الديار العربية" قد انخفضت انخفاضا بينا ما بين سنتي 1994 و 2004، حيث انحدرت من 45،8% إلى 33،9% -أما الشقق فلقد غدت تمثل ما نسبته 12،7% من رصيد المساكن القائمة في جهة الشمال-الشرقي و 7،4% فحسب على المستوى الوطني.ومن جهته ارتفع متوسط حجم المساكن بالشمال-الشرقي إلى 3 غرف للمسكن الواحد. وبالمقابل سجل عدد المساكن ذات الغرفة الواحدة تناقصا مشهودا خلال العشرية المعنية حيث انحدر من 10،1% سنة 1994 إلى 4،8% سنة 2004.
وفي ما يتعلق بتجهيز المساكن، بلغت نسبة الربط بشبكة الكهرباء 96،5% من مجمل مساكن الشمال-الشرقي وارتفعت حتى 98% في تونس الكبرى.
وبلغت الأسر المتمتعة بالماء الجاري الصالح للشراب ما نسبته 79% في مجمل الشمال-الشرقي و 95،2% في تونس الكبرى و82،6% في ولاية نابل، فيما ظلت هذه النسبة منخفضة نوعا ما في ولايتي بنزرت وزغوان حيث قدرت -على التوالي ب 77،3% و 67،1%.
وأخيرا سجلت نسب ربط بشبكة التطهير بلغت 58،2% لمجمل الشمال-الشرقي و 86% بتونس الكبرى و 61،3% في ولاية بنزرت و40% في ولاية زغوان.
وفي مجال برامج التهذيب العمراني، استفادت جهة الشمال-الشرقي من عدة مشاريع بلغت تكلفتها الجملية حوالي خمسين مليون دينار. ومن الملاحظ في هذا الصدد أن مختلف مشاريع الأجيال المتلاحقة من البرنامج الوطني لتهذيب الأحياء الشعبية قد تدعمت مؤخرا ببرامج النهوض بالأحياء الشعبية التي تشمل التجهيز بالمرافق الاجتماعية-الجماعية وانجاز أعمال وتدخلات غايتها بعث وتطوير مواطن شغل إضافية.

3.3.1- التكوين والتربية

خلال الفترة الممتدة ما بين 1994 و 2004 بلغت نسبة تمدرس السكان البالغين من العمر ما بين 6 سنوات و 14 سنة 96،7% بجهة الشمال-الشرقي وفاقت بذلك النسبة الوطنية المقدرة ب 95،1%.

وفي ما يخص التعليم العالي بلغت نسبة الطلبة بالشمال-الغربي 10،5% وفاقت بذلك المعدل الوطني المقدر ب 7،8% .

4.3.1- التحولات الاقتصادية

تعبر التحولات الاقتصادية الحاصلة بجهة الشمال-الشرقي عن التحول التدريجي الذي طال بنية الأنشطة الاقتصادية وهيكلتها.

ومن أبرز ملامح هذا التحول التدريجي أن القطاع الأولي كان خلال السنوات 1950 و 1960 هو القطاع المهيمن. ثم حصل تحول أول خلال سنوات السبعينات والثمانينات التي شهدت نمو الأنشطة الصناعية- ثم غدا القطاع الثالث (قطاع الخدمات) خلال السنوات الثلاثين الأخيرة القطاع المهيمن على الاقتصاد وأصبح أكبر قطاع مشغل بجهة الشمال-الشرقي.

ويتشكل القطاع الصناعي في الشمال-الشرقي بما نسبته 34،7% من صناعات النسيج، وبما نسبته 13،7% من الصناعات الفلاحية الغذائية في حين توفر الصناعات الكهربائية وصناعات التجهيزات الكهربائية الميكانيكية 17% منه. ويشغل القطاع الصناعي في الشمال-الشرقي 270248 شخصا. وهو ما يجعل نسبة التشغيل ذي الطابع الصناعي تبلغ ما قدره 71،2% موطن شغل لكل 1000 ساكن.

4.1- القدرات الكامنة والقطاعات الواعدة

تظل جهة الشمال-الشرقي واحدة من جهات البلاد الأساسية التي تتوفر فيها قدرات كامنة متنوعة وعديدة وقطاعات واعدة يمكنها أن تؤمن إسهاما كبيرا في الاقتصاد الوطني- ومما يؤكد ذلك :

- الصناعة،
- والسياحة،
- والفلاحة والصيد البحري،
- وقطاع النقل والتجهيزات،
- والتربية والتكوين.

1.4.1- الصناعة

اعتبارا للمكانة التي تحظى بها ضمن الاقتصاد الوطني، تشكّل الصناعة إحدى ركائز النشاط الاقتصادي في جهة الشمال-الشرقي.

وتتوفر لهذه الجهة قدرات كامنة متنوعة وعديدة تقف وراء ازدهار النشاط الصناعي وإفلاحه في الانفتاح على السوق العالمية.

كما يتوفر لجهة الشمال-الشرقي جهاز أو هيكل صناعي ذو ديناميكية نشيطة ويتسم بتنوع نسبي لبنيته مع هيمنة ملحوظة لقطاع النسيج وازدهار مطرد للصناعة الميكانيكية والإلكترونية.
وبالتالي فإن جهة الشمال-الشرقي تضم قدرات صناعية هائلة يوكدها انتصاب 2776 مؤسسة صناعية على ترابها ورصد 21% من هذه الأخيرة كامل إنتاجها للتصدير.

2.4.1- السياحة

تختزن جهة الشمال-الشرقي طاقة هامة في مجال الجذب السياحي بِاعتبارها تضم ثلاثا من الجهات السياحية الأربع الأولى في البلاد، جهات تونس-زغوان، ونابل-الحمامات، وياسمين الحمامات.
وتتميّز نابل-الحمامات من جملة المناطق السياحية للشمال-الشرقي بوزنها الهامّ ضمن منظومة تنمية السياحة الشاطئية. فهي تتصدّر جهتها من حيث عدد الليالي المقضاة فيها بما نسبته 54،1%.
أمّا ياسمين الحمامات، التي أقيمت حديثا، فهي غنية بإمكانيات التطوير السياحي المتنوّعة التي تتيحها منشآتها الحديثة وأهمّها المارينا، والفسحة الشاطئية... الخ.
ومن ناحيتها، اشتهرت تونس بأهمية سياحة الأعمال فيها ومن مندوحة القول أنّ ازدهار السياحة في جهة الشمال-الشرقي يظلّ وثيق الارتباط بالميزات والمؤهلات العديدة المتوفّرة فيها وخصوصا منها موقعها الإستراتيجي جنوب المتوسّط، وثرواتها الطبيعية ومخزوناتها التراثية والثقافية والأثرية. وتنضاف لتلك المؤهلات والميزات القدرات والحوافز المتوفّرة على الصعيد المؤسساتي والتنظيمي التي تيسّر مزيد إحكام التصرّف في هذا القطاع.
واعتبارا لجميع هذه الطاقات والقدرات المتوفّرة فيها، تفلح جهة الشمال-الشرقي بفضل السياحة أيضا في لعب دور إستراتيجي ضمن الاقتصاد الوطني.

3.4.1- الفلاحة والصيد البحري

أ- الموارد والإنتاج الفلاحي

تطلّ جهة الشمال-الشرقي إحدى أهم جهات البلاد التونسية من حيث مؤهلاتها الطبيعية التي تتيح ازدهار النشاط الفلاحي وتؤمّن له إسهاما هامّا نسبيا في الاقتصاد الوطني.
وتتميّز هذه الجهة التي تغطّي ولايات تونس الكبرى (تونس وأريانة، وبن عروس، ومنّوبة) وولايات نابل، وبنزرت، وزغوان بسهولها المتكوّنة من ترسّبات طمي خصبة (الحوض السّفلي لمجردة، وسهل قرمبالية، والهوارية وسهول السواحل.. إلخ) وبمخزونها من الأراضي الثرية الصّالحة جدّا للنشاط الزراعي. وعلاوة على ذلك يتميّز الشمال-الشرقي بوفرة موارده المائية المتأتية من غزارة التساقطات المطرية (من 450مم إلى 600 مم) ومن شبكة مائية كثيفة (واد مجردة، وواد مليان.. إلخ.)
ويبلغ رصيد الشمال-الشرقيّ من الأراضي الفلاحية الصّالحة للاستغلال مساحة جملتها 1101076 هكتارا منها 730227 هكتارا تتكوّن من أراض صالحة للحراثة تمثّل 15% من جملة الأراضي الصّالحة للحرث بالبلاد. أمّا رصيد الأراضي السقوية فهو أيضا هامّ إذ أنّه يمثّل 13% من جملة الأراضي الصّالحة للحرث بالجهة. ويتواجد بولاية نابل نصيب كبير من الأراضي السقوية يقدّر ب 43% من جملة الأراضي السقوية الواقعة بكامل الجهة.

وتتصدّر الأعلاف والخضراوات قائمة المنتجات الفلاحية لجهة الشمال-الشرقي حيث تمثّل حوالي 66% من قيمة إنتاجها الفلاحي. ومن ناحيته، يتّسم الإنتاج الحيواني هو أيضا بأهمّيته الملحوظة التي يسّرتها تنمية قطاع تربية المواشي. وممّا تجدر الإشارة إليه أن جهة الشّمال-الشرقي توفّر 21،2% من الإنتاج الوطني للحوم الحمراء و 45،6% من إنتاج الدّواجن، ونصيبا بالغ الأهمية من إنتاج الحليب (حوالي 657700 طنّا من الحليب).

ب- الصّيد البحري

لقطاع السيد البحري هو أيضا أهمية بالغة في جهة الشمال-الشرقي. ومن دلائل ذلك أنّه أمّن 26% من الإنتاج الوطني سنة 2007. ذلك أن جهة الشمال-الشرقي هي من أكثر جهات البلاد ثراء من حيث الثروات السمكيّة إضافة إلى أنّها تتمتّع بخصوصيات مناخية ومورفولوجية ملائمة لازدهار نشاط الصيد البحري.

ولقد تمكّنت جهة الشمال-الشرقي فعليا من تحقيق زيادة بيّنة كبيرة في إنتاجها من الأسماك حيث ارتفع هذا الإنتاج من 15990 طنّا سنة 1993 إلى 26147 طنّا سنة 2005 ثمّ إلى 27243 طنّا سنة 2007 وسجّل بذلك نسبة نموّ بلغت 63%. كما سجلت قيمة هذا الإنتاج من ناحيتها نموّا مشهودا جدّا بلغت نسبته خلال الفترة ذاتها 115%.

ولم يكن هذا النموّ في الإنتاج السّمكيّ ليصبح ممكنا لولا شبكة الموانئ وأسطول الصيد الهامّان اللذان توفّرا للجهة. فشبكة موانئ الجهة تعدّ 23 ميناء في ما يتركّب أسطولها من 2244 وحدة للصيد الساحلي و 1158 مركب بمحرّك و80 وحدة صيد بالأضواء و 111 وحدة لصيد السمك الأزرق.

ج- القدرات وحدودها

يُواجه النشاط الفلاحي بجهة الشمال-الشرقيّ تهديدا ينجرّ عن الضغط المفرط لأنشطة التعمير ومختلف الأنشطة الاقتصادية وخصوصا منها الصّناعة، والسياحة، والخدمات. ومن مظاهر ذلك الضّغط المفرط أنّ رصيد الموارد المائية والأراضي يتعرّض إلى مزاحمة شديدة ومستمرّة من قبل مختلف القطاعات المشار إليها، الأمر الذي يحدّ من نتائج ونجاحات النشاط الفلاحي في الجهة.

ويلاحظ في هذا الصّدد أنّ تونس الكبرى التي ما تنفكّ تفقد أكثر فأكثر مواردها من الأراضي الفلاحية لفائدة التعمير كما يوثّقه ظهور مناطق ونواتات سكن فوضوية جديدة في الناحيتين الغربية والشمالية للتجمّع الحضري خلال السنوات الخمس عشر الأخيرة لم تعد تقدر على المساهمة بنجاعة في تعزيز النشاط الفلاحي بالجهة.

غير أنّ تونس الكبرى تمتلك بالمقابل، مزايا أخرى على الأصعدة الاقتصادي والفنّي أو التقني، والمالي باعتبار أنّها هي السوق التي تروّج فيها مختلف المنتجات الفلاحية، وأنّها تؤدّي دور بثّ وتعميم الهياكل والأنظمة العصرية والتقنيات المجدّدة عبر تولّي شبكتها البنكية الكثيفة أمر توزيع الموارد المالية المرصودة لفائدة الفلاحين.

أمّا ولايات بنزرت، وزغوان ونابل فهي ما تزال تتميّز، من ناحيتها، بتأمينها لدور هامّ في دعم ديناميكية النشاط الفلاحي بالجهة.

4.4.1- مزايا وقدرات قطاع النّقل والبنية الأساسية

يأخذ تناول قطاع النّقل والبنية الأساسية بعين الاعتبار، ضرورة، متطلّبات اندماج تونس في عملية التنمية ذات البعد المعولم ومستلزمات تجسيم الرّغبة الثّابتة في تدعيم الشّراكة بين تونس وبين الاتّحاد الأوروبي، هذه الرّغبة التي شُرِعَ في تجسيدها بإمضاء تونس، سنة 1995، لاتّفاقية التبادل الحرّ وتوجّهها نحو الانفتاح على المتوسّط بصفة عامّة. ويقتضي أخذ تلك المتطلبات والمستلزمات بعين الاعتبار أن يتمّ إيلاء عناية خاصّة لمسائل تفريغ وشحن البضائع وخزنها، وكذلك لموضوع استملاك وتسخير التكنولوجيات المتقدّمة لاستخدامها ضمن أنشطة المراكز اللوجستية متعدّدة الوظائف.

أ- المناطق أوالمنصّات اللوجستية

ستغنم جهة الشمال-الشرقي من انعكاسات تركيز ثلاث منصّات لوجستية ضمن حدودها وهي:

- منصّة رادس

سيتمّ تركيز هذه المنصّة اللّوجستية برادس على مساحة جملية تبلغ حوالي 47 هكـ منها 34هكـ ستخصّص، كاملة، للاستغلال. وسيتمّ تنفيذ هذا المشروع ضمن إطار الشراكة بين القطاع العمومي وبين الخواصّ باستثمارات جملية قدّرت بـ 200 مليون دينار- وهو سيوفّر 4000 موطن شغل.

- منصّة جبل الوسط

ستمتدّ منصّة جبل الوسط على حوالي 350هكـ ولقد تمّ إقرار تركيزها استجابة لمقتضيات عقلنة التصرّف في عمليات نقل البضائع وخصوصا بغاية اجتذاب حركة جولان العربات الثقيلة التي تعبر العاصمة وتتسبّب في إشكاليات سير واكتظاظ على الطرقات الحضرية.

- منصّة النفيضة

تبعد هذه المنصّة شيئا ما عن العاصمة مركز النشاط الاقتصادي الأوّل باتّجاه الجنوب. وهي ستتّخذ شكل مجمّع للخدمات اللوجستية يندمج ضمن المشروع العملاق متعدّد التخصصات والوسائط الذي شرع في إنجازه بالموقع ذاته منذ قرابة أربع سنوات.
فعلاوة على المنطقة اللوجستية ذاتها ومطار "زين العابدين بن علي" المجاور لها والذي دخل بعدُ طور التشغيل، وإضافة إلى الميناء بالمياه العميقة الذي سيتم إنشاؤه بسيدي خليفة، ستنصهر ضمن هذا المشروع العملاق أيضا منطقة الأنشطة الواقعة غرب المجمّع اللوجستي حذاء نقطة استخلاص الطريق السيارة.

ب- البنية الأساسية للطّرقات

ترمي مشاريع البنية الأساسية للطّرقات إلى تحقيق هدفين أساسيين هما : تدعيم المبادلات بين المدن بتأمين تسييل أفضل لحركة الجولان، أوّلا، وإحكام هيكلة الحراك الدّاخلي وسط التجمّعات العمرانية الكبرى وخصوصا منها العاصمة، ثانيا.

- فعلى صعيد مجال العاصمة وتجمّعها العمراني العام ككلّ غدا من البيّن أنّه لا بدّ من مواصلة الجهود الرامية لتعزيز الطرقات الحزامية التي تيسّر تفادي عبور المناطق المركزية، ولتحسين المداخل والطرقات الموصلة إلى التجهيزات والمرافق الكبرى والمشاريع الكبرى المبرمجة للإنجاز، ولتدعيم طاقة الطرقات التي تيسّر دخول المنطقة الحضرية وعبورها والجولان فيها في نقاط إستراتيجية مثل المنطقة المحاذية لبحيرة تونس.

وبعد أن تمّ بناء جسر رادس-حلق الوادي، غدا من اليسير أن يتمّ إضفاء مزيد التناسق والتماسك والترابط على مجمل شبكة الطرقات خصوصا عبر تعديل عرض بعض المقاطع أو الأقسام الطرقية وسعتها، وعبر مزيد تنظيم حركة جولان العربات الثقيلة وإحداث معابر للمترجّلين.

- الشمال-الشرقي مركز التقاء وتمفصل شبكة الطرقات السيارة التي ما تنفكّ تتوسّع.

ما انفكّت قدرات الشمال –الشرقي ذات الصلة بطاقته التّنافسية وبمركزيته المجالية تتعزّز وتتدعّم بفضل تثبيت موقعه المفصليّ بالنسبة لشبكة الطرقات السيّارة المنطلقة كلّها من العاصمة، وتتكوّن شبكة الطرقات السيّارة الحالية من ثلاثة محاور هي :

- محور الجنوب، المتمثّل في الطريق السيّارة الرّابطة بين تونس وصفاقس على طول يبلغ 270 كلم والذي ينبثق منه فرعان يؤدّيان إلى سوسة والمهدية،
- ومحور الشّمال الرابط بين تونس وبنزرت. ويبلغ طوله 55 كلم،
- ومحور الغرب الرابط بين تونس وجندوبة. ويبلغ طوله 130 كلم.

وستثبّت التمديدات والتوسعات اللاحقة هذا الدّور المحوري الذي تختصّ به جهة الشّمال-الشرقي عامّة والعاصمة على وجه الخصوص. كما سيمكّن إنجاز الطريق الحزامية التي ستؤمّن تجنّب عبور التجمّع العمراني وخصوصا منه منطقته المركزية بتحويل توزيع الحركة على مبعدة 30 كلم منه من تنظيم تدفّقات الجولان بإتجاه مختلف مكوّنات الشمال-الشرقي وأنحائه.

ج- البنية الأساسية للنّقل

- الشبكة الحديدية السّريعة وقدرات تنظيم المجال

سيمكّن تركيز شبكة حديدية سريعة ذات طابع ضاحويّ، بل ورابطة بين مختلف أنحاء الجهة، من هيكلة مجمل جهة الشمال-الشرقي وخصوصا منها المجال الأشدّ كثافة المنتظم حول التجمّع العمراني لتونس والمنطلق منه.

ومن الملاحظ أنّ هذا المشروع كفيل، في نفس الآن ومعا، بأن يحيي ويجدّد ويعيد تثمين قطاع النّقل الجماعي، وبأن يخفّف من حدّة توسّع مناطق التّعمير التي تغلب عليها العشوائية.

ويتضمّن المشروع خمسة خطوط هي :

- الخطّ (A) : ويربط بين وسط المدينة وبين برج السدرية (وتنجز حاليا أشغال كهربته) ؛
- الخطّ (C) : ويربط بين وسط المدينة وبين منطقتي فوشانة-المحمدية ؛
- الخطّ (D) : ويربط بين وسط المدينة وبين منطقتي منوبة-المنيهلة ؛
- الخطّ (E) : ويربط بين وسط المدينة وبين مناطق الزهور وسيدي حسين والسيجومي؛
- الخط (C+F) ويربط بين وسط المدينة وبين أريانة العليا.

غير أن نجاعة الشبكة الحديدية السّريعة على المدى المتوسّط والمدى البعيد تظلّ مرتهنة بتوسيع المقطع المركزي من شبكة المترو الخفيف.

- تمديد خطّ المترو الخفيف ومساراته

تمّ مؤخّرا تمديد شبكة المترو الخفيف لتونس الكبرى بإتّجاه أحياء المروج، جنوب تونس، وباتّجاه منّوبة غربا.
وشمل تمديد الخطّ الجنوبيّ الذي دخل طور الاستغلال في نوفمبر 2008 إحداث خطّ طوله 6،7 كلم وتتخلّله 11 محطّة للمسافرين إحداها محطّة ترابط تقع بالمروج الثاني.
ومن ناحيته حقق خطّ منّوبة، الذي دخل حيز الاستغلال في ديسمبر 2009 والذي يندرج ضمن إطار النهوض بقطاع النّقل الجماعي ويمثّل استجابة للحاجيات المنجرّة عن التوسّع العمراني، حقّق الرّبط بين الدندان ومنّوبة بطول 5،3 كلم. واستوجب إنجاز هذا الخط استثمارات بلغت حوالي 114 مليون دينار.

- خاصيات البنية التحتية للموانئ بجهة الشمال-الشرقي

تكتسي شبكة موانئ جهة الشمال-الشرقي أهمية كبيرة. وهي تتكوّن من 4 موانئ كبرى تقع بـ : بنزرت، ومنزل بورقيبة، ورادس، وحلق الوادي-
وتؤمن هذه الموانئ الأربعة مجتمعة –حسب معطيات 2008- حركة قوامها حوالي 12 مليون طنّ من البضائع، وذلك علاوة على حوالي 700000 سائح بحريّ و690000 مسافر، يعبرون من ميناء حلق الوادي الذي تم تخصيص غالبية نشاطه منذ سنوات عديدة للمسافرين.

- ميناء بنزرت-منزل بورقيبة

يحقّق ميناء بنزرت-منزل بورقيبة سنويا نقل 5 ملايين طنّ. وهو متخصّص في نقل المواد النفطية التي تمثّل 70% من مجمل نشاطه.

- ميناء رادس

يختصّ ميناء رادس بتأمين نقل 6 ملايين طن من البضائع سنويا. وهو ما يمثّل 19% من مجمل نشاط الموانئ الوطنية.

وتؤمن البضائع المنقولة في حاويات 43،3% من نشاط ميناء رادس، فيما تمثّل المواد النفطية 20% منه.

- ميناء حلق الوادي

هو ميناء للمسافرين. وهو قد استقبل، سنة 2008، 696000 سائح و 687000 مسافر و 248000 عربة (وهو ما يمثّل 99%من مجمل هذا النشاط لكافة الموانئ التونسية).
ومن المتوقّع أن يرتفع نشاط ميناء حلق الوادي في أفق 2020 إلى 1،1 مليون سائح و 800000 مسافر و320000 عربة.
ومن المقرّر أن يتمّ الاستغناء كلية عن استخدام هذا الميناء لنقل البضائع وأن يقتصر نشاطه، بالتالي، على استقبال ومغادرة السوّاح والمسافرين.

5.4.1- التّربية والتكوين

تمتاز جهة الشمال-الشرقي بين أبرز جهات البلاد بما يتوفّر فيها من إمكانات وما تحقّقه من نتائج على صعيد التنمية في مجالات التربية والبحث والتكوين. ومن الملاحظ أنّ هذه الجهة تحتضن 67،7% من مجموع المؤسّسات الجامعية بالبلاد، وقرابة عشرين مركز أبحاث، و62 مخبرا، و4 أقطاب تكنولوجية ينضاف إليها 24 مركزا للتكوين المهنيّ.
ويندرج التعليم العالي ضمن القطاعات التي حظيت، خلال السنوات الأخيرة، بعناية فائقة ومخصوصة، اعتبارا للدّور الموكول له في عملية تعزيز العمل التنمويّ وتدعيم قدرة الاقتصاد الوطني التنافسية.
ولقد أدخلت على هذا القطاع إصلاحات هامّة أحدثها عهدا الإصلاح الذي أقرّه قانون صدر سنة 2008 وتعلّق بتجديد نظم التعليم عبر :

- تعميم نظام "أمد"،
- وإحداث هيئة تتولّى التقييم، وتأمين الجودة، والمصادقات على الاعتماد.

وتظلّ جهة الشمال-الشرقيّ التي انتفعت بمجمل هذه الإصلاحات التي أرستها الدّولة خلال السنوات الأخيرة إحدى أبرز وأهمّ جهات البلاد من حيث ما يتوفّر فيها من قدرات وطاقات هائلة من شأنها أن تيسّر إرساء اقتصاد المعرفة.

5.1- الضغوطات البيئية بجهة الشمال-الشرقي

1.5.1 أهمّ المخاطر التي تهدّد البيئة والمحيط

تتمثل المخاطر الأبرز في :

- شدّة الضغط البشري على الموارد الطبيعية،
- تقلّص الغابات،
- الرّعي الجائر،
- الانجراف،
- اقتلاع الكساء النباتي،

ومخاطر تدهور نوعية الموارد المائية،

- تلوّث مجاري المياه والبحيرات والبحر،
- والانجراف البحري وتآكل الشواطئ.

أ- شدّة الضغط البشري على الموارد الطبيعية
تتعرّض مختلف أنحاء جهة الشمال-الشرقي لضغوطات بشرية مشطّة تشكّل تهديدات تطال الموارد الطبيعية، وديمومة المناطق الغابية والفلاحية، والسواحل، والمناطق الرطبة والتنوّع البيولوجي لمختلف الأنظمة البيئية.

ب-تقلّص الغابات
تكمن وراء تقلّص المساحات الغابية خصوصا حاجة السّكان إلى الطاقة ولجوؤهم إلى توفيرها باقتناء الفحم أو حتّى بتعمّد اقتلاع الأشجار بصفة غير قانونية من الغابات وخصوصا من أنحائها الأكثر وعورة.

ج- الرعيّ الجائر
يطال الرعي الجائر على وجه الخصوص المناطق التي ما تزال أنظمتها الإنتاجية المحلية معتمدة على الرّعي وتربية الماشيةضمن قطعان كبيرة تنتزع قسطا كبيرا من أعلافها من الغابات والمراعي الطبيعية. (مثلما هو الحال في معتمديات عديدة بولايات بنزرت، وزغوان، ونابل)

د- الانجراف
تتمثل أهمّ العوامل المتسبّبة في الانجراف في كيفية استغلال الأراضي الفلاحية، وتهيئات المستوطنات البشرية وأعمال البنية الأساسية لقطاعي المياه والموانئ.

هـ- اقتلاع الكساء النباتي
يلاحظ اقتلاع الكساء النباتي، على وجه الخصوص، في الأراضي التي هي على ملك خواصّ يسعون لاستصلاحها لإحيائها زراعيا فيتسبّبون بذلك في احتداد ظاهرة انجراف التربة.

و- مخاطر تدهور نوعية الموارد المائية
يلاحظ تدهور نوعية الموارد المائية في عدد من السدود والبحيرات الجبلية وهو يتمثل في تلوّث المياه بموادّ تتسرّب إليها بمفعول الأنشطة الفلاحية أو من صَرف المياه المستعملة.

ز- تلوّث مجاري المياه والبحيرات والبحر
تمثّل الأنشطة البشرية بمختلف نوعياتها مصادر تلويث بما تفرزه من فواضل ونفايات سائلة وصلبة. ويتأتّى التلوث إمّا من الصّرف المباشر للمياه المستعملة أو من تسرّب الموادّ الملوثة غير المباشر عبر تجمّعات المياه السطحية فالموائد المائية ثم إلى البحيرات ومياه البحر.

ويوجد عاملان أساسيان يزيدان في حدّة ظاهرة التلوّث المائي هما الكثافات السكّانية المرتفعة التي تعيشها السواحل والسكن المشتّت في الوسط الرّيفي.

ص- الانجراف البحري وتآكل الشواطئ
أهمّ عامل يفسّر الانجراف البحري وتآكل الشواطئ هو عامل توقّف تغذية السواحل والشواطئ بالرواسب عبر الأودية جرّاء إقامة السدود.
وتشهد سواحل ولايات بنزرت، وأريانة، وتونس، ونابل تراجعا في بعض من مقاطعها أو أقسامها من مظاهره أنّ بعضا من الآثار والأطلال العائدة إلى الحقبة الرّومانية قد غمرها البحر بصفة كاملة.

2.5.1- الانجراف البحري

تتعرّض مجمل سواحل جهة الشمال-الشرقيّ –ما عدا استثناءات قليلة- إلى أشكال مختلفة من الانجراف وتراجع خطّ الشاطئ. وتتمثل الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة في :

- التعمير،
- الأنشطة الصّناعية،
- إنشاء الموانئ والمرافئ
- وإحداث المناطق السياحية.

ومن العوامل المتعدّدة التي ينجرّ عنها الانجراف البحريّ يمكن أن يذكر بصفة خاصّة عامل البناء على شريط الكثبان الساحلية، الذي تواصلت ملاحظته في عدّة حالات رغم صدور القانون المتعلّق بحماية الملك العمومي البحري.
كما أنّ بعض المؤسسات الفندقية قد أسهمت في بعض الحالات في التسبّب في الانجراف البحريّ بتعمّدها توسيع مبانيها بصفة غير قانونية على خطّ الشاطئ رغبة منها في أن تؤمن لحرفائها الاقتراب أكثر ما يمكن إلى البحر- وهو ما كان له أسوأ الأثر على الشواطئ.
وأسهم تركيز بعض من الموانئ أو المرافئ الساحلية –مثلما هو الحال بالنسبة لمرفإ بني خيار- في تحريك ظاهرة الانجراف البحري. كما حصلت من توسيع ميناء حلق الوادي القديم انعكاسات سلبية يمكن ملاحظة آثارها في شواطئ الزهراء وحمّام الأنف.

3.5.1- التصرّف في الفواضل والنفايات الحضرية

حظي التصرّف في النفايات والفواضل، خلال السنوات الأخيرة، بعناية ملحوظة اعتبارا للزيادة التي شهدتها كميّات الفواضل المتأتية من النشاط الاقتصادي ومن توسّع العمران و نموّه وتمّ عام 1999 الاستغناء عن المصبين المراقبين الأوّلين اللذين تم إحداثهما سنة 1980 من قبل إقليم تونس (بهنشير اليهودية وروّاد) وعوّضا بمصبّ جبل شاكير. كما توجد مصبّات مراقبة في ولايتي بنزرت ونابل. وأقرّت وزارة البيئة والتنمية المستديمة غلق عدد من المصبّات العشوائية.
واقترحت الوكالةالوطنية للتصرّف في النفايات، وهي المؤسسة العمومية المكلّفة بالتصرّف في النفايات الصّلبة، أن يتمّ خلال المخطط الحادي عشر ، في ما يهمّ تونس الكبرى، إحداث

وبغاية حماية الوسط الصناعي، تمّ، سنة 2007، إحداث مركز للتصرّف في النفايات الصناعية بجرادو، من ولاية زغوان، بلغت تكاليف إنجازه أكثر من 35 مليون دينار.
كما توجّهت العناية انطلاقا من سنة 2004 لتعزيز أنظمة وأجهزة جمع الفضلات، وتدوير أو رسكلة النفايات البلاستيكية، والزيوت المستعملة، والبطاريات، والحاشدات الكهربائية وفواضل المستشفيات. ولقد مكّنت الأعمال المذكورة من تأمين تصرّف مستدام في النفايات يسّره بعث أكثر من 350 مؤسّسة متخصّصة وتوفير 15000 موطن شغل[2].

4.5.1- انعكاسات التغيّرات المناخية

أكّدت دراسة أنجزتها وزارة البيئة والتنمية المستديمة أنّه ستنجرّ عن التغيّرات المناخية تأثيرات على الموارد المائية والسواحل والمنظومات البيئية.
وممّا يشار إليه في الصّدد أنّ ارتفاع درجات الحرارة في أفقيْ 2030 و 2050 سيبلغ، تباعا، 0،8 درجة ثمّ 1،6 درجة. أمّا التساقطات المطرية فستنخفض في الأجلين المذكورين ب 8% و 15% تباعا. ومن المتوقّع أيضا أن يحصل ارتفاع في مستوى البحر بما معدّله حوالي 50صم ما بين 2000 و 2100.
وبالتالي فإنّه من غير المستبعد أن تتأثّر السواحل المتّسمة بالهشاشة بالتغيّرات المناخية الجارية وارتفاع درجات الحرارة.
وأخيرا تجدر الإشارة إلى أن تأثيرات الأنشطة الاقتصادية المنتصبة بالشمال-الشرقي عديدة ومتنوّعة وأنّها تكمن وراء ظواهر الفيضانات وانجراف التربة.

5.5.1- الرّهانات

تتمثل أهمّ الرّهانات التي يواجهها الشمال-الشرقي في ما يتعلّق بالمحافظة على المحيط وإحكام التصرّف في البيئة في :

- صيانة الموارد الطبيعية، والمواقع الثقافية والتاريخية والمشاهد المميّزة لمختلف النواحي المكوّنة لجهة الشمال-الشرقي،
- تأمين تحكّم أنجع في النموّ العمراني والحفاظ على المكانة التي تحظى بها الفلاحة على أطراف المدن،
- ضمان تصرّف رصين في الموارد المائية يرمي إلى استدامتها وحمايتها من مختلف أصناف التلوّث،
- مزيد إحكام التصرّف في المياه المستعملة،
- إرساء تصرّف أنجع في مياه الأمطار ،
- تثمين الأنظمة البيئية المميّزة لمختلف أنحاء الجهة (إشكل، والمناطق الرّطبة، والبحيرات، والمرتفعات الجبلية)،
- تحسين التصرّف في جمع الفواضل المنزلية والنفايات البلاستيكية ومعالجتها على مستوى المناطق الفلاحية،

[2] المصدر : وزارة البيئة والتنمية المستديمة/الوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات

- الحدّ من التلوّث الهوائي والتلوّث الصوتي وخصوصا منهما ما يسبّبه قطاع النّقل،
- تأمين تصرّف مستدام في النفايات الخصوصية وإرساء طرق للتخلّص منها،
- حماية موارد التربة من الانجراف المائي،
- الحدّ أكثر ما يمكن من عوامل الانجراف البحريّ واندثار الشواطئ، والتوقّي من المخاطر الطبيعية وتأثيراتها وخصوصا منها ما يتعلّق بالفيضانات،
- التشجيع على استخدام الطاقات المتجدّدة،
- وإرساء تنسيق أفضل وتكامل أنسب بين المشاريع الكبرى بغاية تحقيق استفادة قصوى من استعمال الموارد الطبيعية (المياه، التربة والتنوّع البيولوجي)

2-إشكاليات التهيئة وتوجّهات التنمية

1.2- توجّهات الوثائق الإستراتيجية

2 . 1.1- المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني

باعتباره وثيقة تهيئة تضبط إستراتيجية التنمية لمجمل التراب الوطني حدّد المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني جملة توجّهات أخذت بعين الاعتبار المقتضيات الطارئة التي تتطلّبها المرحلة الحالية وهي مقتضيات تقوية القدرة التنافسية، استدامة التنمية وتأهيل الاقتصاد. ولذلك هدفت التوجّهات التي وضعها المثال إلى :

- ✓ استغلال الإمكانات الكامنة المتاحة لربح رهان التشغيل،
- ✓ ضمان تنمية جهوية عادلة،
- ✓ تأمين تنمية ناجعة من حيث قدرتها على الانخراط في المنافسة على المستوى الدّولي،
- ✓ تحقيق تنمية مستديمة تتلاءم مع الإشكالات المطروحة وتحسّن جودة الحياة،
- ✓ والعمل على دمج أفضل للتراب الوطني في محيطه المغاربي.

2 .1.2- خيارات المخطّطين العاشر والحادي عشر

- المخطّط العاشر للتنمية

تمفصلت إستراتيجية التنمية التي وضعها المخطّط العاشر لجهة الشّمال الشّرقي حول ثلاثة خيارات رئيسية هي :

- تحسين القدرة التنافسية للجهة وتدعيم دور القطاع الخاص،
- النهوض بالموارد البشرية وتحسين جودة الجياة،
- إحكام التصرّف في المجال الحضري وتأمين استدامة التنمية.

- تطلّعات المخطط الحادي عشر للتنمية

انبنت توجّهات المخطط الحادي عشر للتنمية على تقييم إنجازات المخطّط العاشر واعتمدت رؤية تبتغي تحسين القدرة التنافسية للجهة بما يؤهّلها للإسهام في تدعيم إمكانات البلاد وقدراتها بما ييسّر لها اندماجا أفضل في الاقتصاد المعولم .

وبالنسبة لجهة الشمال الشرقي، كما بالنّسبة لمجمل جهات البلاد، أقرّ المخطط الحادي عشر للتنمية إستراتيجية ترتكز على ثلاثة محاور رئيسية هي :

- تدعيم القدرة التنافسية للجهة بتنويع قاعدتها الاقتصادية،
- تحسين محيط العيش وجودة الحياة،
- وترسيخ التكامل والتآزر بين مختلف مناطق الجهة.

2.2- تأثيرات المشاريع المعتمدة بجهة الشمال الشرقي

تعدّدت المشاريع التي تمّ اعتمادها وتنوّعت و ستحصل منها تأثيرات مختلفة.

- *التأثيرات الإيجابية*

ستؤدي البرامج المندرجة ضمن المشاريع العمرانية بفضل كبر حجمها وأهميتها واتّساع مداها إلى التأثيرات الإيجابية التالية :

- تنشيط الديناميكية الاقتصادية للعاصمة،
- نشوء قطب دولي رياضي يساهم في مزيد تحسين صورة العاصمة،
- تحسّن صورة تونس وجاذبيتها،
- وتضاعف عروض الشغل.

- *التأثيرات السلبية*

تتمثّل التأثيرات السلبية أساسا في الانعكاسات على:

- حركة الجولان واكتظاظ الطرقات، حيث سيكون للمشاريع المعتمدة تأثيرات مباشرة على اكتظاظ حركة الجولان وسط تونس وعلى الطرقات المؤدية إلى الضاحية الشمالية لتونس التي يقطنها متساكنون يرتفع لديهم بعد معدّل استخدام السّيارات الخاصّة،
- وعلى ارتفاع الأسعار في سوقي العقارات والأراضي، ذلك أنّ هذه المشاريع هي من طراز رفيع وتستهدف متساكنين من الفئات مرتفعة الدخل وسينجرّ عنها حتما ارتفاع في أسعار السوق العقارية المحليّة.

3.2- الإشكالية العامة

إن سيرورة تشكّل عاصمة كبرى في الشمال-الشرقي هي بصدد التطور والمضي قدما، وهو ما سيجعل بنزرت-نابل-الحمامات-زغوان تصبح مع تونس الكبرى جهة-عاصمة. غير أن هذه السيرورة يمكن أن تتحول إلى مجرد تمدد مجالي أو فضائي للأنسجة الحضرية القائمة إن هي لم تشمل وتستوعب المكونات والإجراءات التالية :

- أدوات ووسائل المنافسة الاقتصادية،
- التحكم في النمو العمراني،
- شبكة طرقات توفرت بعد بعض عناصرها الهامة مجسدة في الطرقات السيارة الثلاث التي تصل بين تونس وبين كل من الشمال والجنوب،
- شبكة نقل ناجعة،

- وتأهيل الطاقات الإنتاجية والتنظيمية العاملة ضمن المناطق التي تتطلب الأنشطة الاقتصادية الكلاسيكية المنتصبة فيها تدخلات تأهيل وتحديث.

4.2- الإشكالية الخصوصية

تهم المظاهر المهيمنة للإشكالية الخصوصية لجهة الشمال-الشرقي :

- هيمنة تونس الكبرى وغلبة نفوذها واستقطابها مقارنة بالأنحاء الأخرى للجهة،
- التمركز المكثف للسكان على الساحل،
- تفاوت القدرات الاقتصادية لمختلف المناطق المكوّنة للجهة،
- والتنقلات السكانية التي تضخم ظاهرة الأحياء الضاحوية.

1.4.2- هيمنة تونس الكبرى

أبرزت معطيات إحصاء 2004 حصول تباطؤ في الزيادة السكانية في مركز الجهة أو وسطها عوّضه نموّ أهمّ في الضواحي والأطراف.

وعدا ذلك تأكدت هيمنة تونس الكبرى، التي يكرّسها اِتّساع الفارق في عدد السكان بينها وبين المدينة التي تليها ضمن المنظومة الحضرية الجهوية.

وعلاوة على ذلك جرّ خلو الشمال-الشرقي من عاصمة-جهوية أو قطب حضرية واسع ومتعدّد المكوّنات، على غرار سوسة وصفاقس، إلى كثافة تمركزعديد أنماط المرافق والتجهيزات ذات البعد الذي يتعدى البعد الجهوي، مثلما هو الحال بالنسبة لأنشطة خدمات التأطير والمنشآت المالية.

2.4.2- كثافة تمركز السكان على الساحل

من المهم أن يلاحظ أن المدن العشر الأولى في المنظومة الحضرية لجهة الشمال-الشرقي، عدا ماطر، تتمركز على الساحل وتضم ما مجمله 2،5 ملايين ساكن، أي ما نسبته 84% من جملة سكان المناطق الحضرية بالجهة.

3.4.2- مناطق فرعية ذات قدرات وإمكانات اقتصادية متفاوتة

يتكون الشمال-الشرقي من ثلاث مناطق هي :

- بنزرت،
- نابل،
- وتونس.

أ- منطقة بنزرت

تضم هذه الجهة الفرعية إحدى عشر مركزا عمرانيا تتوزع عليها بصفة متوازنة نسبيا. غير أن توسع نفوذ بنزرت وتأثيرها باتجاه الشرق وباتجاه الجنوب-الشرقي يعرقله تأثير العاصمة وانعكاسات جاذبيتها. وذلك ما يجعل مداه لا يتجاوز 30 كلم (رأس الجبل، ورفراف، والماتلين) وما يجعله يقتصر أساسا على الوظائف الإدارية والاجتماعية.

أما باتجاه الجنوب-الغربي والجنوب فيمتد إشعاع بنزرت على قرابة 50 كلم، ويشمل الأنشطة الاقتصادية القائمة في كل من منزل بورقيبة وماطر.

ب- منطقة نابل

بحكم احتواء الوطن القبلي لخمسة وأربعين مركزا حضريا يحتضن بعضها أنشطة تأطير اقتصادي وأنشطة إدارية، اكتسبت نابل مكانة مرموقة بوصفها مركز جهة فرعية.

ج- منطقة تونس

يمتدّ تأثير الجهة الفرعية لتونس عموما على حوالي مائة كيلومتر في كل اتجاه. وهو يشمل المواضع العمرانية لحوض تونس، وبعض مدن ولايتي بنزرت ونابل المتاخمتين وحتى مدنا أبعد تقع في ولايتي باجة وسوسة.

3- فرضيات التهيئة والتنمية

أخذا بعين الاعتبار للإشكالية العامّة، كما طرحها المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني وللإشكالية الخصوصية للشمال الشرقي، ارتأينا في الجزء الأوّل من المرحلة الحالية من الدّراسة أن نقترح ثلاث فرضيات وهي :

- فرضية تعتمد مجاراة المنحى الحالي والتوجّهات التي تمّ معاينتها (أ)
- فرضية الأقطاب الثلاثة لوسط أكثر اتّساعا وتنظيما (ب)
- وفرضية الأقطاب المتعدّدة مع توزيع التنمية على جميع المناطق (ج)

1.3- الفرضية (أ) المعتمدة للمنحى الحالي وإنعكاساتها

لهذه الفرضية المعتمدة للمنحى الحالي والتوجّهات التي تمّ معاينتها انعكاسات متعددة يمكن إجمالها كما يلي :

- هيمنة تونس الكبرى على جهة الشمال الشرقي على المستويين الاقتصادي والمجالي،
- عدم توفّر منظومة نقل حديديّ تؤمّن وصل مجمل أنحاء جهة الشمال الشرقي،
- تعدّد الضغوطات على المحيط،
- توجّه نواتات السكن العشوائي والأنشطة الصغرى نحو التوسّع المشطّ،
- وتنظيم مؤسساتي لا يتلاءم مع مقتضيات المنافسة الاقتصادية

2.3- فرضية الأقطاب الثلاثة (ب) لوسط أكثر اتّساعا وتنظيما

تنبني هذه الفرضية وفق تصوّر يقترح تنظيم الجهة حول ثلاثة أقطاب تتمثّل في 3مناطق، تونس الكبرى ونابل-الحمامات وبنزرت.

أ- مكوّنات فرضية الأقطاب الثلاثة

تنبني فرضية الأقطاب الثلاثة على:

- توفير مؤهّلات ونقاط قوّة أفضل تدعم القدرة التنافسية لمجمل جهة الشمال الشرقي ،
- تصويب اتّجاه انتصاب السكان للإقامة نحو مناطق بنزرت ونابل– الحمامات،
- وتأهيل المناطق الصناعية في المنطقتين.

ب- انعكاسات فرضية الأقطاب الثلاثة

انعكاسات فرضية الأقطاب الثلاثة متنوّعة ويترجمها :

- تعزيز منطقتي بنزرت ونابل-الحمامات،
- ومزيد تمحيص الوظائف الاقتصادية لتونس الكبرى.

3.3- فرضية الأقطاب المتعدّدة والتنمية مع توزيع التنمية على جميع المناطق

عكس فرضية الأقطاب الثلاثة لوسط أكثر اتّساعا وتنظيما أي على تونس الكبرى وبنزرت ونابل في نفس الآن، تستند فرضية النواتات المتعدّدة مع توزيع التنمية على جميع المناطق على تحديد مجموعة من المدن الرئيسية والمدن الثانوية تقع في الشمال الشرقي ترصد للعب دور محاور لتشكيل المجموعة العمرانية الكبرى وتنشيطها.

أ) مكوّنات فرضية الأقطاب المتعدّدة مع توزيع التنمية على جميع المناطق

تشجّع مكوّنات فرضية الأقطاب المتعدّدة النهوض بالمدن الصغرى والمتوسّطة التابعة لجهة الشّمال الشرقي، وهي تتمثّل في :

- تأهيل المناطق الصناعية،
- تنمية الزراعات السقوية،
- مزيد التحكّم في النموّ العمراني،
- وتطوير التكنولوجيات الحديثة للاتّصال.

ب) انعكاسات فرضية الأقطاب المتعدّدة

تتعدّد انعكاسات هذه الفرضية وتتّسم في نفس الآن بنقاط قوّة معتبرة وبمعوقات لها أهميتها.

وتتمثل أهمّ نقاط القوّة في :

- تشكيل شبكة محلّية من المدن الصغرى والمتوسّطة،
- تنشيط الاقتصاد المحلّي،
- هيكلة أفضل للأقطاب الحضرية الواقعة في مختلف مناطق الجهة عبر تنويع وظائفها الاقتصادية.

الجزء الثاني : إستراتيجية تهيئة الجهة الاقتصادية بالشمال الشرقي وتنميتها

1- المحاور الإستراتيجية والأعمال الواجب إنجازها

لوضع إستراتيجية تهيئة المنطقة الاقتصادية بالشمال الشرقي وتنميتها تمّ اعتماد الأهداف الوطنية التي تمّ إقرارها لتهيئة التراب وتنميته ؛ كما تمّ استقراء تجارب أجنبية تهمّ التنمية الاقتصادية و المجالية تمّ الأخذ بها من قبل بلدان مختلفة. وانبنت هذه الإستراتيجية على جملة من المحاور الإستراتيجية التي يستوجب تجسيمها. وتتألّف المحاور الإستراتيجية لتنمية جهة الشمال الشرقي من ثلاث أفكار توجيهية رئيسية هي :

- تدعيم القدرة التنافسية الاقتصادية للجهة ؛
- تحقيق تحكّم أفضل في التوسّع العمراني ؛
- وتأمين الوصل ما بين جهة الشمال الشرقي وبين جهتي الشمال الغربي والوسط الشرقي المتاخمتين لها.

- تدعيم القدرة التنافسية الاقتصادية للجهة

- دفع تنمية أنشطة تندرج ضمن قطاع الصناعات الغذائية بولايتي زغوان ونابل
- تأهيل المناطق الصناعية بكلّ من ولايتي نابل وزغوان ؛
- وتعصير البنية التحتية ووسائل النقل العمومي وتطويرها.

- تحقيق تحكّم أفضل في التوسع العمراني

- برمجة أقطاب صناعية في المجال الوسيط من تونس الكبرى،
- ربط الأقطاب الصناعية الرئيسية فيما بينها بطريق يصل المجال الوسيط من تونس الكبرى ويسهّل الربط معه ويخدم إحداث أقطاب عمرانية
- توجيه النموّ العمراني لتونس الكبرى نحو ولايتي بن عروس ومنّوبة،
- تشجيع الانتقال بالسكنى من تونس إلى مدن بنزرت ونابل وزغوان،
- تنفيذ مشاريع سكن تطوّري تستجيب لحاجيات الفئات السكّانية ذات الدخل الضعيف.

- وتأمين الوصل ما بين جهة الشمال الشّرقي وبين جهتي الشمال الغربي والوسط الشرقي المتاخمتين لها.

2- تجارب أجنبية في مجال تهيئة الجهات الاقتصادية وتنميتها

بغاية أن يتمّ تقييم التّجربة التّونسية تمّ اعتماد مقاربة تقارنها مع تجربتي كلّ من سويسرا والمغرب.

أ) تجربة المغرب

بغاية تخفيف حدّة التفاوت بين جهاتها، اعتمدت المغرب في الآونة الأخيرة منحى جديدا لتعزيز الجهات. ولا يقتصر مشروع تعزيز الجهات هذا على مجرّد إعادة توزيع الطاقات و الكفاءات بين المركز والجهات، بل هو يرمي إلى بعث جهات قابلة للبقاء والاستقرار والديمومة، بالاعتماد على مقاييس عقلانية وواقعية، وتقودها نخب مختصّة وقادرة على حسن التصرّف في شؤونها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية[3] ويشكّل هذا المشروع حقيقة بادرة تمنح الجهة حدّا من الاستقلالية يمكّنها من تثمين خصوصياتها وتطوير مؤهّلاتها ونقاط قوّتها الاجتماعية-الاقتصادية.

ب) تجربة سويسرا

على عكس تجربة المغرب، ينتظم عمل تنمية التراب في سويسرا وفق نظام فدراليّ فتهيئة التراب، في سويسرا، هي التزام يفرضه القانون المتعلّق بتهيئة التراب الذي أصدر، لأوّل مرّة، سنة 1979، ضمن دستور الفيدرالية والذي ينطبق على الكنفديرالية، والكانتونات، والبلديات التي هي ملزمة، جميعها، بالسّهر معا على ضمان استعمال وإشغال عقلاني للتّراب. ويهمّ ذلك 26 مقاطعة ، و2780 بلدية [4].

3-المثال التوجيهي لتهيئة الجهة الاقتصادية بالشّمال الشرقي

يتمحور المخطّط البنيويّ الذي تمّ ضبطه للفرضية حول المكوّنات التالية :

- تطوير تراتيبية جهوية وشبكة مراكز،
- تنويع القاعدة الاقتصادية للجهة،
- تحسين وسائل النقل والبنية التحتية،
- وتحسين إطار العيش والحفاظ على الموارد البيئية.

1.3. تطوير تراتيبية جهوية وشبكة مراكز

يستند تنظيم تراب الجهة على ثلاثة مستويات ترابية من المدن هي :

- التجمّع الحضري الجهوي الرئيسي بتونس الكبرى (كعاصمة)،
- مدن جهوية هي كلّ من بنزرت ونابل-الحمامات،
- والمراكز الثانوية بزغوان والمدن المتوسّطة بكلّ من ولايات بنزرت ونابل وزغوان.

[3] M. Darif, 2010 « la régionalisation avancée au Maroc » Article publiée sur internet

[4] Bulletin spécial 2004, « l'aménagement du territoire en Suisse » Association Internationale des Urbanistes, 40ème Congrés Mondial, 34 p.

- **التجمّع الحضري الجهوي الرّئيسي (كعاصمة)**

تمثّل تونس الكبرى أكبر التجمّعات العمرانية في البلاد وهي تحتلّ مكانة مركزية ضمن الشبكة الجهوية للشمال الشرقي. واعتبارا لاحتوائه لتونس، العاصمة الاقتصادية والسياسية للبلاد، فإنّ التجمّع العمراني لتونس الكبرى يؤمّن وظائف القيادة الاقتصادية والسياسية والتأطير، ويرسّخ بذلك أهليته كعاصمة على المستويين الجهوي والوطني.

وبغاية تدعيم دور العاصمة تونس، نادى المثال التوجيهي لتهيئة الجهة الاقتصادية بالشمال الشرقي، أيضا، إلى إحداث بنيات دعم وإسناد أخرى على مستوى الولايات الأخرى للجهة للجهة ترصد لتجميع الوظائف الجهوية ضمنها. ويتعلّق الأمر هنا بالمراكز الجهوية لكلّ من نابل وبنزرت التي يتعيّن عليها أن تتطوّر من مراكز مناطق أو مراكز شبه جهوية إلى عواصم أو أقطاب جهوية حقيقية.

- **المراكز الجهوية**

- بنزرت

بنزرت، مدينة ال 120000 ساكن حسب تعداد 2004، هي عاصمة جهوية يتوفّر فيها كثير من مقوّمات الاستقلالية إزاء تونس بحكم ثقلها الاقتصاديّ والاجتماعي. وهي تحتلّ كذلك موقعا إستراتيجيا كمحطّة إدارية في الجهة.

- المجموعة الحضرية المتلاصقة نابل –الحمامات

تحتلّ نابل ضمن الوطن القبلي موقعا شبيها بموقع بنزرت، وتشكّل، مع دار شعبان الفهري والحمامات، تجمّعا حضريا يقطنه حوالي 160.000 ساكن. ولأنّه أصبح يتمتّع بربط جيّد مع تونس الكبرى، بفضل الطريق السيارة تونس-الحمامات، فإن التجمّع الحضري بنابل سيفلح في لعب دوره كمركز جهوي ضمن الشمال الشرقي بشكل أفضل عندما يتمكّن من التحكّم في النموّ العمراني العشوائي ويطوّر خدمات قيادية تؤمّن له حدّا من الاستقلالية إزاء تونس.

- **المراكز الثانوية**

- المراكز الثانوية من الدّرجة الأولى

يتعلّق الأمر، في واقع الحال، بزغوان التي هي إحدى عواصم الولايات التي أحدثت بعد سنة 1970 والتي تعتبر أحد المراكز الرئيسية التي استفادت من تركيز مكثف للمنشآت الخدمية والإدارية فيها.

- المراكز الثانوية من الدّرجة الثانية

يتعلّق الأمر ببعض المدن الواقعة ضمن مناطق بنزرت ونابل وزغوان.

- مدن منطقة بنزرت، يهمّ الأمر بالخصوص مدن منزل بورقيبة وماطر ورأس الجبل. وباعتبار تنوّع أنشطة هذه المدن فإنّه من الأهمية بمكان أن تؤسس تنميتها على الوظائف التي تتوفّر بعدُ في كلّ منها.
- مدن منطقة نابل، وهي بالأساس مدن قرمبالية وبني خيار وقربة وقليبية، ومنزل تميم وسليمان التي تتميّز بأهمية منشآتها التجارية وصناعاتها التقليدية،

- مدن ولاية زغوان، لا تحظى ولاية زغوان بمنطقة تأثير أو إشعاع خاصّة بها بل هي تتقاسم، نسبيا، مع تونس جذبها لبعض المراكز، مثل الفحص وبير مشارقة. فهذه النواتات الحضرية التي أصبحت، منذ عهد غير بعيد، تستقبل نشاطا صناعيا متطوّرا في وسعها أن تساهم بنجاعة أكبر في الديناميكية الاقتصادية للجهة إذا ما أفلحت في تحقيق تمفصل جيّد مع القطب الجديد بالنفيضة.

- **المراكز المحلية**
- في ولاية بنزرت
- تتمتّع المدن الصغيرة التي تحتلّ ساحل بنزرت وبالذات مدن العالية وغار الملح بيسر الوصول إليها وبربط طيّب بينها وبين تونس الكبرى بفضل الطريق السيّارة، وهي لذلك ستلعب مستقبلا دور ضواحي بالنسبة لتونس الكبرى. وتستوجب هذه الوظيفة وضع برنامج مناسب للتجهيزات والمنشآت الاجتماعية الجماعية وتطوير البنية التحتية للطرقات.
- في ولاية نابل
- يتسنّى لمدينتين أساسيتين بولاية نابل أن تؤمّن دور مراكز محليّة. هذان المدينتان هما الهوّارية وتاكلسة اللتان تتميّزان بأهمية أنشطتهما الفلاحية ومواردهما الطبيعية والبيئية.
- في ولاية زغوان : جبل الوسط والزريبة

2.3 تأمين تنويع القاعدة الاقتصادية للجهة

يندرج هذا التوجّه ضمن إطار هدف أكبر هو هدف تدعيم القدرة التنافسية والجذب أو الاستقطاب الاقتصادي لجهة الشمال الشرقي إذ يتعيّن على الجهة، في نفس الآن أن تواصل نموّها في ما يتعلّق بالقطاعات التقليدية بتنويعها تنويعا ذا قيمة مضافة، وأن تقتحم أيضا أنشطة ومجالات جديدة.

وعليها أيضا أن تساهم في بعث مواطن الشغل ضمن قطاعات اقتصادية جديدة وكذلك ضمن القطاعات الاقتصادية الناشطة حاليا عبر إنتاج منتجات جديدة وخدمات تترتّب عن صيرورة تجديد وإبداع.

وللغاية ارتكزت إستراتيجية التنمية التي تبنّاها المثال التوجيهي لتهيئة الجهة الاقتصادية بالشمال الشرقي في ما يهم التخصّص وتنويع الأنشطة الاقتصادية على الأعمال التالية :

- تأهيل المناطق الصناعية،
- تطوير الزراعات السقوية،
- إنشاء الأنشطة الاقتصادية،
- والنهوض بالسياحة البيئية والثقافية.

3.3 تحسين شبكات النقل والبنية التحتية بالجهة

تتطلّب إعادة هيكلة التراب الجهوي بالشمال الشرقي وتقوية انفتاحه على محيطه الخارجي تنظيما أفضل لترابطه ومبادلاته بواسطة مختلف شبكات النقل والبنية التحتية. وللغاية أوصى المثال التوجيهي لتهيئة الجهة الاقتصادية للشمال الشرقيّ ب :

- تقوية علاقات المبادلات مع الجهات ومع العواصم والحواضر والتجمّعات الحضرية الكبرى المجاورة والقريبة الوطنية منها والدّولية،
- ومفصلة مختلف أقطاب جهة الشمال الشرقي وتأمين تكاملها.

4.3 المحافظة على الموارد البيئية وتحسين إطار العيش

بغرض ضمان نوعية عيش أرقى للمواطنين وتأمين استدامة التنمية الاقتصادية بالأخذ بعين الاعتبار لخصوصيات الوسط الطبيعي وللحاجة إلى الحفاظ على الموارد البيئية، أوصى المثال التوجيهي لتهيئة الجهة الاقتصادية بالشمال الشرقي بالأعمال التالية :

- التصدي لتآكل الشواطئ،
- استصلاح البحيرات والمناطق الرطبة وإعادة تهيئتها،
- إحكام التصرّف في النفايات،
- وتحسين إطار العيش.

4- المخطط –البرنامج والإجراءات المصاحبة

1.4- المخطّط-البرنامج

المخطط-البرنامج هو وسيلة تصرّف في مختلف المشاريع المبرمجة. وهو يساعد على ترجمة أعمال التخطيط وعناصره وتوجّهات التّهيئة إلى مجموع برامج يتمّ ضبطها وفقا للتقديرات والتوقعات الموضوعة من قبل المخططات الخماسية للتنمية.
وتمكّن هذه الأداة المعتمدة في التخطيط الاقتصاديّ من تجسيم الأعمال والتوجّهات التي أقرّها مضمون المثال التوجيهي لتهيئة الجهة الاقتصادية للشمال الشرقي، كما تيسّر التنمية المستقبلية لهذه الجهة.
ولقد تمّ ضبط الأعمال المطلوب إنجازها بحسب الحاجيات المستقبلية لجهة الشمال الشرقي في أفق سنة 2021. وتم ترجمتها عبر برمجة مشاريع تهمّ القطاعات التّالية :

- التخطيط العمراني والسّكن،
- البنى والتجهيزات التحتية،
- المنشآت الاجتماعية الجماعية،
- الأنشطة الاقتصادية،
- والبيئة وإطار العيش.

وسيتمّ تقديم المخطط-البرنامج في شكل بطاقات تعرّف بمختلف المشاريع المقترحة ، ومع توزيعها على مخططات التنمية الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر.

2.4 الإجراءات المصاحبة

يتطلّب تنفيذ مختلف الأعمال التي تضمّنها المخطط-البرنامج الإجراءات المصاحبة التالية :

- تدعيم استقلالية الجماعات العمومية المحلية وإمكاناتها،
- إرساء تنسيق فعّال في مجال التخطيط،
- وتأهيل الإطار القانونيّ.

5- أدوات التنفيذ

1.5 هيكل التنسيق والقيادة

حتّى يستطيع هيكل التنسيق والقيادة أن يؤمّن تنسيقا فعّالا بين عدة ولايات، من اللازم له أن يكون على صلة مباشرة بسلطة سياسية موكول لها أن تشرف على ولايات عدّة . ويعني ذلك أنّه من المناسب والصالح أن تحدث خطّة جديدة هي خطّة والي جهة وأن توكل للأخير مهمّة تأمين التّنسيق بين ثلاثة أو أربعة ولاّة مع الاعتماد في ذلك على وكالة جهوية للتّنمية.

2.5 لجان المتابعة

من الهامّ أن تحدث لجان متابعة تتركّب من أعضاء يتمّ اختيارهم من قبل مساكني مختلف الولايات.

وبغاية تأمين التكامل والتنسيق بين مختلف الولايات، يتعيّن أن يتمّ إحداث لجان المتابعة على أساس تخصّص كلّ واحدة منها في موضوع محوريّ يهمّ عددا من القطاعات في نفس الآن. وذلك كالتالي :

- تكلّف لجنة بمتابعة موضوع التنمية الاقتصادية (الصناعة والفلاحة والخدمات والقدرة التنافسية والتشغيل) ؛
- تكّلف لجنة ثانية بمتابعة موضوع التنمية الاجتماعية (السّكن والمنشآت الاجتماعية الجماعية)؛
- تكلّف لجنة ثالثة بتنمية التراب (محاور التعمير ومناطق التنوّع البيولوجي ومناطق الترفيه والمراكز الريفية)؛
- تكلّف لجنة رابعة بالأبعاد المؤسساتية (التنسيق بين مختلف المتدخّلين والتنسيق بين مختلف المستويات المحلية والجهوية)

5. 3 الجانب التعاقديّ

ينبني التعاقد، الذي هو ممارسة سائدة في البلدان المتقدّمة، على منظومة غنية ومعقّدة من علاقات التعاون والشراكة تربط بين مختلف المتدخلين والفاعلين العموميين والخواصّ.

ونحن نعتقد أن الممارسة التعاقدية المستقاة من الواقع الخصوصيّ للبلدان المتقدّمة لا تتلاءم مع الحالة التونسية، اعتبارا لأنّها تتطلّب إرساء علاقات بين هياكل مختلفة.